

السياسة الاقتصادية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وموقف جبهة التحرير الوطني (1962-1954)

French economic policy in the Algerian Sahara and the position of the National Liberation Front (1954-1962)

خديجة الغازي، مخبر الدراسات الحضارية والفكرية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، khadidjaelghazi@gmail.com
عبد المجيد بوجلة، مخبر الدراسات الحضارية والفكرية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، m_boudjella@yahoo.fr
khadidja elghazi, Abu Bakr Belkaid University, Tlemcen, khadidjaelghazi@gmail.com
Abdelmadjid boudjella, Abu Bakr Belkaid University, Tlemcen, m_boudjella@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/08/08

تاريخ القبول: 2021/06/24

تاريخ الاستلام: 2021/04/08

الملخص:

إن البحث في تاريخ الجزائر يحتاج سنوات من التدقيق والتمحيص عن شواهد عميقة عمق أصالة أرضها العريقة التي شهدت وطأة مستعمر غاشم دخلها واستعبد فيها رجالا ونساء كانوا من أشرف الشعوب فالمعلوم أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان استعمارا استيطانيا ميزها عن مثيلاتها من المستعمرات بتعداد الترسة العسكرية وتفنن في الأساليب السياسية والعسكرية وسعي دائم في سلسلة البحث عن منفذ يثبت شرعية مطالب الحكومة الفرنسية في أرض الجزائر فجدت في حملاتها التوسعية من الشمال إلى الجنوب تبحث عن مؤمن بفكرة الجزائر الفرنسية إلى أن وصلت إلى الأراضي الصحراوية لتكتشف موقعها الجيوسياسي ببعده المغربي والإفريقي وتصبح قضية الصحراء في عداد القضايا الحيوية بل والاستراتيجية.

وعلى هذا الأساس وجهت الحكومة الفرنسية سياستها للدفاع عن طرحها لقضية الصحراء الفرنسية وبسط السيطرة عليها بمختلف الأساليب فتعددت المشاريع الفرنسية الهادفة لفصل الجنوب الجزائري عن شماله وعزل الصحراء والانفراد باستغلال ثرواتها الباطنية من خلال الاستثمار ونشاط الشركات الأجنبية وهي المشاريع التي كانت واضحة تماما بالنسبة للمقاومة الجزائرية وجبهة التحرير الوطني التي تمكنت من القضاء على كل محاولة فرنسية في تقسيم التراب الجزائري والحفاظ على وحدته التامة لتحقيق الاستقلال.

كلمات مفتاحية: المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، المشروع النووي الفرنسي، الجمهورية الصحراوية، الجبهة الجنوبية.

Abstract:

It is known that French colonialism in Algeria was a colonial settlement that distinguished it from its colonial counterparts by enumerating military and military methods, and a constant search for a way to prove the legitimacy of the French government's demands in Algeria's expansionist campaigns from the north to the South is looking for a believer in the idea of French Algeria until it reached the Desert to discover its geopolitical position in its Maghreb and African dimension and the issue of the Sahara becomes one of the important issues and on this basis the French government directed its policy to defend its cause of the French Sahara and extend editing control in various ways.

Keywords:The Joint Organization of Saharan Zones, the Sahara Ministry, the French nuclear project, the SADR.

1. مقدمة:

عرفت الجزائر منذ سنة 1830 استعمارا استيطانيا ميزها عن مثيلاتها من المستعمرات تعداد الترسانة العسكرية وتفنن الأساليب السياسية، وتعاقب الشخصيات الدموية التي مارست مختلف أنواع التنكيل في حق شعب أعزل لا يملك إلا الدفاع عن أرضه ودينه إيمانا بأحقية بها واعتزازه بما يرتبط بمقوماته الروحية والثقافية مستجيبا لنداء القادة والمقاومين أمثال الأمير عبد القادر والشيخ أحمد باي والشيخ بوعمامة وغيرهم كثير ممن آمنوا بالمقاومة المسلحة لرفع غبن الاستعمار وخطره. وكان نجاح هذه المقاومات ونصر هؤلاء القادة في دفاعهم المستميت عن الأراضي الجزائرية العامل الأول الذي حمل الحكومة الفرنسية على البحث الدائم عن منفذ آخر لتحقيق سيطرتها الاستعمارية، وسبيل أقوى لشرعية مطالها في أرض الجزائر فوجدت في حملاتها التوسعية من الشمال إلى الجنوب بأساليب تتنوع بين مد القمع وجزر التحايل تبحث عن نقط ضعف وثغرات لتثبيت مزاعمها من خلال سياسة ملتوية متعددة الأوجه بين العسكري والاقتصادي. إلى أن وصلت إلى الصحراء سنة 1902 بعد مواجهات عديدة مع المقاومات المحلية لعل أهمها مقاومة أهل الطوارق، وهو الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية تبحث عن سياسة خاصة للتعامل مع منطقة الصحراء وخصوصيات سكانها من أبناء الجزائر. ولعله السؤال الذي طرح نفسه: ماهي طبيعة السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية؟ وما أهم مظاهرها؟ وكيف واجهتها جبهة التحرير الوطني؟

2. واقع الصحراء الجزائرية (1902-1954):

شكلت الصحراء الجزائرية موضوعا هاما في الاستراتيجية الفرنسية بمختلف محاورها السياسية والعسكرية والاقتصادية كونها ارتبطت بالدرجة الأولى بجملة القوانين والتنظيمات الإدارية التي سنتها منذ 1902، فقد قامت السلطات الاستعمارية باتخاذ سلسلة من الإجراءات السياسية والإدارية مباشرة بعد العدوان الاستعماري الفرنسي وإخضاع فرنسا الجزائر منذ الاحتلال. توسعت الأطماع الاستعمارية لتصل الصحراء خلال سنوات 1910-1915 وبذلك ضمت المنطقة إليها وسعت لتوسيعها تدريجيا، فلطالما اعتبرت الحكومات الفرنسية المتوالية الصحراء ثروة، مع ضرورة احتوائها عبر مراحل وهو ما سعت إليه الدعاية الإعلامية الفرنسية من خلال تنظيم مراحل هيكلية الصحراء تنفيذيا لشعار " الفضاء الجزائري داخل الاهتمامات الاقتصادية الفرنسية مشروع سياسي وتخطيط إقليمي "، بحيث كان جوهر المشروع مكرسا لتثبيت دعائم الاستعمار الفرنسي في الصحراء بعد إتمام التوسع الشامل تدريجيا ومسألة ترسيم حدود الصحراء وتوفير ما يتطلب ذلك من دعم عسكري من خلال إنشاء تحصينات عسكرية في هذه المناطق الصحراوية الجزائرية الشاسعة والمتراصة الأطراف.¹

إن الوضع الاقتصادي بالصحراء الجزائرية امتاز بالنشاط الواسع والحركة الاقتصادية المزدهرة² وهو ما يتضح من خلال كتابات أندري نوشي (André Noche) إذ يقول: "لقد كان القصوريون يتعهدون بمهمة السواقي الموزعة انطلاقا من الأودية أو العيون، ويفلحون قطع الأرض فيغرسونها أشجارا مثمرة مختلفة على السهول الكبرى ونخيل وأشجارا مثمرة في جنوب الأطلس... أما في الواحات الشمالية كان المناخ يسمح لهم بالزراعة في أرض العروش... أما الصناعات التقليدية منتشرة في شوارع وأحياء كثيرة... أما من ناحية العلاقات التجارية فهي الأخرى كانت مزدهرة من خلال تعدد الطرق التجارية الرئيسية... تجوب الصحراء الجزائرية وجزء من الصحراء الإفريقية والملفت للانتباه تلك السلع والبضائع النادرة والنفيسة..."³

لكن واقع الصحراء الجزائرية سرعان ما تغير جذريا تزامنا مع التوسع الاستعماري الذي شكل كارثة حقيقية لهذا الاقتصاد⁴ ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

- استنزاف الثروات الباطنية جراء التنقيب على المياه عن طريق حفر الآبار في العديد من المناطق الصحراوية منها واد ريغ والزيان.

- الاستغلال غير العقلاني للثروات المعدنية الباطنية، مثل منجم الفحم الحجري الواقع بالقنادسة ببشار منذ 1916 وبلغ إنتاجه حوالي 2000 طن، وهي كمية قابلة للزيادة خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918

- القضاء على تجارة القوافل، نتيجة إقامة الخطوط الحديدية واختفاء القديمة ما أدى إلى ضعف التبادل التجاري بين الشمال والجنوب، كما أن العديد من المنتجات أصبحت غير راجحة نظرا للمواجهة مع السلع الأوروبية. وأمام هذا الاحتكار عمد العديد من التجار إلى ممارسة التجارة الخفية (التهرب) ما دفع الفرنسيين إلى شن حملة الحجر الاقتصادي للبضائع وبيعها بالمزاد العلني ما ضاعف أرباحها⁵

- تراجع الصناعات التي فقدت الحرفيين، وانهار الاقتصاد الريفي في الواحات الصحراوية، مقابل ارتفاع الاستثمار الأجنبي في غرس أشجار النخيل والاستغلال اللاعقلاني للآبار وانخفاض نسبة المياه

- القضاء على الثروة الحيوانية بنسبة ثمانين بالمائة (80%) بسبب نظام العشابة التي فرضته السلطة الفرنسية على مربي المواشي، وهي كلمة مشتقة من العشب الأخضر عبارة عن رحلتين يقوم بها الموالون الرحالة على شكل قوافل مع قطعانهم تنطلق من السهوب نحو الشمال صيفا لاستغلال بقايا الحقول بعد الحصاد ثم العودة إلى السهوب مع بداية الخريف، إضافة إلى سنوات القحط والجفاف وانتشار الأمراض والأوبئة التي كان الجزائريون عاجزين عن مكافحتها

- عمليات السلب والنهب التي نفذها قادة الجيش الفرنسي ضد سكان الواحات والبدو الرحل.
- فرض الضرائب والغرامات الحربية والعقوبات الجماعية، قصد الاعتراف بالاستعمار الفرنسي وعدم المشاركة بالمقاومة⁶

شرع البحث عن البترول في الصحراء الجزائرية سنة 1941 وتكفلت بالمهمة عدة شركات ومكاتب منها: مكتب البحوث البترولية 1941 والشركة القومية للبحث عن البترول في الجزائر 1946، الشركة الفرنسية في الجزائر ومكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر 1948 والذي شمل نشاط ولايات الواحات و الساورة. وفي سنة 1951 أنشأت شركة البحث واستغلال بترول الصحراء⁷

سنة 1954 أكتشف الغاز الطبيعي لأول مرة في جبل برغة قرب منطقة عين صالح، ثم أكتشف حقل بترول في مارس 1956 بمنطقة إيجلي. وبعد أسابيع قليلة أكتشف في منطقة تيقنتورين، وفي 12 جوان 1956 توجت الأبحاث في حاسي مسعود على بعد مئة كيلومتر (100 كم) شرقي ورقلة بالنجاح حيث تم اكتشاف على عمق ثلاثة آلاف وثلاثمائة متر (3300 م) حقل هام للبترول⁸

إن الثروات الهائلة للصحراء الجزائرية فتحت أبواب النهضة الاقتصادية التي كانت فرنسا تنافس فيها الدول الأوروبية.⁹ فالتصنيع يعتمد على مواد أولية تتوفر في المناجم الجزائرية ما دفعها إلى استثمار رؤوس الأموال في المنطقة وكانت نسبة تسعة فاصل ثلاثة بالمائة (09.3%) تساهم به الدولة. وثمانية وعشرون فاصل ثمانية بالمائة (28.8%) رؤوس أموال فرنسية خاصة، وثمانية فاصل ستة بالمائة (08.6%) رؤوس أجنبية خاصة، وخمسة فاصل ثلاثة بالمائة (05.3%) قرض. أما المساهمون في رأس المال في الصحراء فقدروا بحوالي مليون مساهم.¹⁰ وتعزيزا لذلك نشر جان بيسون (Jean Puissant) الأستاذ الباحث الجامعي والمختص في الجغرافيا المتوسطة مقالا آخر يبرز فيه موارد المنطقة وأهميتها الاقتصادية ويشرح ضرورة تعيين الحدود الصحراوية وديمقراطية ذلك وهو ما عبر عنه بقوله:

" إن إنشاء الحدود الجنوبية يخضع لنظام قانوني وسياسة استثنائية ستستمر حتى نهاية عام 1950 ولأول مرة في تاريخ الصحراء فرضت الدولة المركزية التقسيم الإداري وطرق الإدارة المحددة في المنطقة..." كما تم تعديل النظام الأساسي بموجب قانون 10 يناير 1957 وتعيين المنظمة الإقليمية المشتركة الصحراوية للإشراف على المنطقة وهي محاولة جديدة لاستدامة الإنجازات الفرنسية في الصحراء مما يوضح تماما التغيير العام في النظرة والاهتمام الشديدين بصحراء الجزائر¹¹. كما خصصت لها مصادر تموين في وزارة الصحراء تكفلت بها الميزانية الفرنسية بصفة أساسية خلال سنتي 1958-1959، وبلغ الغلاف المالي على التوالي 165 مليون فرنك ليرتفع إلى 463 مليون فرنك. قبل أن ينزل بناء على الميزانية الفرنسية في العامين التاليين 1960-1961 ليتدنى على التوالي إلى قرابة 311 مليون وحوالي 275 مليون فرنك فرنسي¹².

3. الامتيازات النفطية للشركات البترولية العالمية:

شهدت السياسة الاقتصادية الفرنسية تطورا منذ تزايد الاهتمام بالصناعة بعد اكتشاف البترول والغاز الطبيعي، واتخذ منحي جديدا بعد عودة شارل ديغول (Charles de Gaulle) إلى الحكم وإعلانه عن خطته التي سيطبقها بالصحراء وبدء بحاسي مسعود وحاسي الرمل وتقرت؛ دعمه إصدار قانون البترول سنة 1958 الذي نصت بعض بنوده على ما يلي:

- منح امتياز مدته خمسين (50) سنة تتحصل بموجبها الشركات البترولية على تخفيض هام في الضرائب
- تتولى الشركات نقل البترول إلى المكان الذي تريده بواسطة أنابيب
- منح الشركات المستغلة نصف الأرباح أي أكثر من نسبة الأرباح التي تقام على أساس اتفاقات البترول
- ترك الحرية للشركات والسلطات العامة ويتولى مجلس الدولة أعلى منظمة قضائية فض النزاع¹³
- وأمام هذه العروض تم القضاء على تردد الشركات الأجنبية في إيداع أموالها خاصة بعد صدور قوانين تخفيض نسبة الضرائب ومنح العديد من الامتيازات¹⁴ ما جعل الدول الغربية كأمريكا، إنجلترا، إيطاليا وهولندا تتنافس فيما بينها قصد الاستثمار في الصحراء الجزائرية. لذلك سخرت أموالا وفنيين من أجل البحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي في الجزائر¹⁵. وأعلنت أن إنتاج البترول في حاسي مسعود سنة 1960 سيبلغ 6.5 مليون طن ويقدر الاحتياطي 10 ملايين طن في السنة لمدة خمسين عاما. وفي حوض بوليانيك و إيجلي و زرزتين و تيقنتورين حدثت اكتشافات جديدة، هذه المنطقة التي سيبليخ انتاجها من البترول سنة 1960 مليون ونصف طن وفي سنة 1961 سيبلغ الإنتاج 8.5 مليون طن. وقد بدأ أنبوبان لنقل البترول في العمل الأول يمتد من حاسي مسعود إلى بجاية والثاني من عين أميناس إلى السخيرة، وسيتم انشاء أنبوب ثالث خلال هذا العام يسمح بنقل بترول المنطقة الشرقية إلى بجاية وينتظر إيصال هذا الأنبوب إلى ميناء أرزيو بوهران¹⁶.

ومن جهة أخرى كانت هذه الامتيازات خدمة لمصالح الحكومة الفرنسية وتنفيذا لمؤامرة فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال¹⁷ ومن أهم المشاريع التي وظفتها الدوائر الرسمية الفرنسية العسكرية والسياسية في الصحراء نذكر:

- * تطوير الري واستصلاح الأراضي الزراعية، وعملت شركات التنمية على إعطاء الأولوية لبعض الواحات خاصة واحة القليعة (المنيعه حاليا) واستصلحت ثلاثمائة (300) هكتار وإنشاء واحة زلفانة بعد تفجير المياه الجوفية
- * العمل على استقدام الشركات الأجنبية لتنشيط الحركة التجارية وتطوير قطاع الخدمات
- * توفير فرص العمل لسكان المنطقة بعد اكتشاف المناجم المعدنية والبترولية والغاز بعد أن تم تزويد المناطق الصحراوية بأجهزة ومؤسسات إدارية واقتصادية

* توفير وسائل النقل الحديثة بالمنطقة من خلال قروض تصل إلى خمسة وأربعون بالمائة (45%) في مجالات الري والكهرباء و السكن¹⁸

وفي الأخير لابد من الإشارة إلى أن السياسة الاقتصادية في الصحراء لم تكن تهدف إلى ترقية المجتمع الصحراوي بل كانت من أجل كسب ود سكان الصحراء ليسهل على فرنسا بعد ذلك إرساء قواعدها الاقتصادية واستنزاف ثروات الصحراء وتشغيل اليد العاملة الصحراوية بأرخص ثمن. وقد كلفها الكثير وتطلب إمكانيات ضخمة تقدر بملايين الفرنكات الفرنسية جراء أشغال الحفر والتنقيب.

4. المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية:

إن اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954 غير كل الموازين السياسية والعسكرية التي كانت سائدة من قبل¹⁹ ومن ذلك أجبر شارل ديغول (Charles de Gaulle) على تغيير موقفه والبحث عن الحلول الأكثر ملائمة للوضع الجديد وهو ما أشار إليه في مذكراته:

"...أما مصالحنا فتتمثل في حرية استغلال البترول والغاز الطبيعي اللذين اكتشفناهما وحرية التصرف في المطارات والطرق، أما الواقع فيؤكد أنه لا يوجد جزائري واحد لا يرى أن الصحراء يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من الجزائر..."²⁰

فقد ارتكزت السياسة الاستعمارية على أربعة دعائم طيلة وجودها في الجزائر وهي الاستئصال، الاغتصاب الاستغلال والاستبداد قصد تحقيق الجزائر الفرنسية. فأدرجت لذلك عدة مصطلحات منها: "لصحراء الفرنسية" و "البحر الداخلي" وأوجدت عدة مشاريع لتمنح الحق المشروع للحكومة الفرنسية قصد الاستيلاء على الصحراء من خلال وضع آليات فصل الصحراء الجزائرية وتنفيذ مخطط الالتحاق بفرنسا²¹ ومن هذه المخططات نذكر:

1.4 مشروع قسنطينة²²:

شهد ملف الصحراء وثرواتها تصعيدا آخر مع عودة شارل ديغول للحكم ففي سنة 1958 أُسند إلى البترول دور جديد تمثل في رهان اقتصادي لحل مشكلة الشعب الجزائري إلى جانب الحل العسكري لكسب الحرب²³ وقد قال ديغول (Charles de Gaulle) في خطاب له بالجزائر بتاريخ 07 ديسمبر 1958: "... حتى يتسنى لفرنسا تنمية مهمتها في الجزائر ومع الجزائر فإن لفرنسا ما يلزم من الإمكانيات لتحقيق ذلك...ستضمن للجزائر تنمية صناعية خاصة وأن الجزائر كانت تتوفر على قاعدة أولية من البنى التحتية شبكة الطرق والمواصلات وأرضية اقتصادية هامة..."²⁴

وجاء مشروع قسنطينة الذي يعتمد على البترول بالدرجة الأولى وغاز الصحراء للصناعات التالية:

- * إنشاء مركب للحديد والصلب بعنابة بطاقة خمسة آلاف (5000) طن من الفوائد سنويا
- * إنشاء مصنع لتكرير النفط قرب العاصمة بطاقة اثنان (02) مليون طن من البترول الخام سنويا
- * إنشاء مجمع للبتروكيماويات بالقرب من أرزيو، يضم مصنعا لتصنيع المينات ومصانع للأزوت والأمونيات، الكلور والصودا...الخ.

* إنتاج مركزي حراري لإنتاج الكهرباء بحاسي الرمل، لتزويد مصانع الإسمنت بالمغرب وتصدير الطاقة نحو أوروبا

ومن أجل تحقيق هذه السياسة عمدت الحكومة الفرنسية إلى أمرين هامين:

1-التدخل لتحديد سعر الغاز لجعله سعرا رمزيا تنافسي، ليكون محل إقبال المؤسسات الصناعية الفرنسية

والأوروبية

2-البحث عن تسوية مرضية مع الشركات المنتجة للغاز.

وللإشارة قد تخلت الحكومة الفرنسية على عائدات البترول لصالح برنامج التنمية في الجزائر والصحراء من أجل توفير اقتصاد آمن ومضمون قابل للدفع بالفرنك من هذا البترول²⁵ وتوزعت العائدات على النحو التالي:

* 75% لحساب المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية

* 15% لصندوق التضامن الصحراوي بالعمالتين

* 10% لصندوق التجهيز والتنمية بالجزائر.²⁶

إن حقيقة مشروع قسنطينة لم يتعدى أن يكون استثمار لبترول حاسي مسعود وإيجلي وغاز حاسي الرمل، لا يضع أي أسس لبناء قاعدة اقتصادية أو حل صناعي وزراعي يحققان التحول الجذري الذي وعد به شارل ديغول (Charles de Gaulle) وهو ما أكدته السنوات اللاحقة من دعم مضمون هذا المشروع وفشله الذريع. فهو وجه اقتصادي جديد في سياسة الفرنسيين وحربهم الاستعمارية في الجزائر ذات الاتجاه المزدوج فهم كما يحاربون للاستيلاء على الاقتصاد الجزائري كذلك يحملون بالغلب على الثورة بالوسائل الاقتصادية.²⁷

2.4 مشروع الجمهورية الصحراوية الإسلامية:

أدركت الحكومة الفرنسية أن مشروعها في فصل الصحراء يتوقف على مستوى دعم السكان لهذا المشروع، ولذلك لم تهمل هذا الجانب وسعت إلى منحه القسم الأكبر من الاهتمام والدراسة وسعت من خلال سياسة خاصة إلى إقناع سكان الصحراء أن بقاء القوات الفرنسية عامل إيجابي.²⁸ على هذا الأساس سعت الإدارة الفرنسية من خلال مخططاتها إلى منح الصحراء إطارا سياسيا مستقلا وتمييزا عن الرقعة الأم الجزائر من خلال مشروع "الجمهورية الصحراوية"، وقد تعددت محاولات فصل الصحراء عن الشمال منذ البداية لكنها كشفت أكثر سنة 1957، وتجسدت بزيارات الشخصيات المحلية وأعاون توكيل إليهم مهمة الفصل²⁹ وفي هذا الإطار تم تقديم عدد من العروض السياسية مثل عرض الشيخ إبراهيم بيوض³⁰ وأخاموخ باي³¹ لكن هذه المخططات باءت كلها بالفشل.

ضمن هذه المحاولات الفاشلة تبنى حمزة بوبكر³² مشروع الفصل وعمل على تطبيق هذه المحاولة سنة 1958 بعد تعيين ميشال دوبري (Michel Debré) في منصب وزير أول أرسل لدراسة الأوضاع العامة للجزائر وللصحراء بصفة خاصة يرافقه أليفي قيشار بزيارة منطقة ميزاب أين التقى بالشيخ البيوض وقدم إغراءات مستقبل الصحراء المستقلة. وعود ديغول (Charles de Gaulle) بإقامة دولة صحراوية³³، وتوالت البعثات لإقناع شيوخ الجنوب بالانفصال عن الشمال الجزائري، ففي أكتوبر 1959 قام رئيس الوزراء ميشال دوبري (Michel Debré) مرفقا بالكولونيل الجزائري 'علي مراد' بزيارة غرداية، وفي اجتماع حضره نائب ميزاب للمجلس الجزائري ونوابه في المجلس العمالي بورقلة ورؤساء بلديات ميزاب بذل الطرف الفرنسي كل جهوده لإقناع الطرف الجزائري بقبول فصل الصحراء عن الجزائر وقد عمد 'علي مراد' إلى تكثيف مساعي إقامة الجمهورية الصحراوية المستقلة ولذلك بالاجتماع بأعيان الأغواط و غرداية و ورقلة في خريف 1960، ومن جهة أخرى عمدت الإدارة الفرنسية إلى ممارسة مختلف أساليب الضغط والتهديد على السكان وسحب اعترافهم بالفصل وإقامة الجمهورية الإسلامية الصحراوية.³⁴

في ربيع 1960 عقدت اجتماعات سرية بين المسؤولين العسكريين والمدنيين والأعيان حول فكرة فصل الصحراء عن الجزائر. وفي خريف 1960 انعقدت دورة المجلس العمالي في ورقلة وفي غضون أشغال الدورة أعلن رئيس المجلس 'حمزة بوبكر' أن جلسة المساء ستكون مغلقة، وكشف رئيس المجلس عن لقائه بديغول (de Gaulle) وأبدى نية كاملة في دعم مشروع الجمهورية³⁵، وهو ما رفضه النواب الجزائريون والشيخ البيوض بقوله:

"... فرنسا لم تكن تستشيرنا في سياستها في هذه البلاد، فلم تستشرننا يوم قطعت الصحراء وجعلت لها نظام التراب الجنوبي وتحكم كما تريد، أكثر من هذا كنا نطلب أشياء من حقنا ونرفع أصوات لها فلا سمعنا حتى في

تطبيق قوانين سنتها هي... لا أنت أيها الرئيس ولا أنا ولا أحد من النواب يمتلك أكثر من بطاقة استفتاء يلقيها يوم الاستفتاء...³⁶

ومن الشخصيات الأخرى التي كانت محل اهتمام القادة الفرنسيين منهم والمدنيين الشيخ 'أخاموخ' الذي تلقى عرضا من شارل ديغول (Charles de Gaulle) سنة 1958 وهو منح الاستقلال للطوارق وتشمل منطقة الهقار حتى الحدود الليبية شرقا بالإضافة إلى المناطق الشمالية الأهلة بسكان الطوارق لكل من مالي والنيجر³⁷

5. موقف جبهة التحرير الوطني من السياسة الفرنسية

1.5 اندلاع الثورة التحريرية الكبرى:

لقد وجدت الثورة الجزائرية في نفوس أهل الصحراء مكان وأرضية خصبة على غرار باقي أنحاء الجزائر، وذلك نتيجة الوعي القومي والثوري الذي وجد منذ أمد بعيد بفضل الحركة الوطنية بمختلف تنظيماتها السياسية³⁸ خاصة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي امتد تنظيمها إلى جميع المدن الصحراوية مثل الوادي، ورقلة، غرداية والمنيعية ومثليبي وتندوف³⁹؛ وحتى فرق المهاري والمجندين من الجزائريين الذين كونتهم الإدارة الفرنسية وجندتهم لبسط سيطرتها على الصحراء أصبحوا خطرا على فرنسا وقواتها في كثير من الأحيان، لأنهم كثيرا ما تمردوا على القوات الفرنسية وكبدوها خسائر فادحة⁴⁰ ولقد سجل هذا التغيير منذ سنة 1943 تزامنا مع هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، وكانت فئة الشعابنة الفئة السبابة لتلبية نداء الثورة والعمل على انتشارها في كامل ربوع الصحراء⁴¹. ثم جاءت ليلة الفاتح نوفمبر سنة 1954 بعد تحضيرات واستراتيجيات مدروسة من عدة جوانب سياسية وعسكرية وضعها قادة الثورة بمساهمة العديد من المناضلين قصد إنجاح الثورة. ويعود الفضل الكبير للجنة الثورية للوحدة والعمل⁴² في إخراج النضال إلى الكفاح المسلح وتعميمه في كامل التراب الجزائري.⁴³ والدارس لتطور أحداث خريف وشتاء سنة 1954 يدرك أن اللجنة التي كونت جبهة التحرير وأعلنت الثورة لم تكن معروفة حتى لزعماء الحزب الذي خرجت منه، وأن ميلاد هذه الجبهة جاء نتيجة تفكير معمق في أسباب فشل المقاومة المسلحة منذ 1830⁴⁴ ليعلن عنها رسميا في 31 أكتوبر 1954 وتصدر أول وثيقة رسمية على شكل بيان عرف "بيان الفاتح نوفمبر" من نفس السنة⁴⁵.

نجحت جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1954 في قيادة الثورة، وأظهرت الصلابة في مواجهة القمع الاستعماري⁴⁶ وفق مبادئ البيان الذي صدر عنها من مطبعة تابعة للمركزيين في ألف ومائة نسخة (1100). وزعت بطرق عديدة عن طريق البريد بنشاط عدة شخصيات يوم 02 نوفمبر 1954⁴⁷. وقد قامت الثورة التحريرية الكبرى بتنظيم كافة التراب الوطني بما فيها الصحراء فكانت الجبهة الشرقية تابعة للولاية الأولى (الأوراس) والجبهة الغربية تابعة للولاية الخامسة (وهران)⁴⁸، أما تنظيم الجيش فقد اعتمد في المرحلة الأولى على الأفواج الصغيرة لتسهيل الحركة والأسلوب المفاجئ والمباغت وتوسيع العمليات عبر تراب الناحية في الجبهة الشرقية والغربية⁴⁹، وعرفت النواحي الوسطى والغربية من شمال الصحراء نشاط مكثف حيث بادروا المناضلون إلى حمل السلاح دون انتظار الأوامر من أحد وخرج أمثال 'إدريس' و'الخضر روفية' و'الشريف الرحماني' وغيرهم؛ وبدورها شهدت الناحية الغربية نشاط 'بوشريط' و'عميري' و'عبد الوهاب مولاي' وكان ثوار الصحراء يحاولون الاتصال بالمنطقة الأولى (الأوراس) والمنطقة الخامسة (وهران)⁵⁰

ومن خلال ما سبق نلاحظ فترتين متميزتين في مسيرة الثورة في الصحراء، الأولى قبل المؤتمر والتي كانت بمثابة جس نبض قابلية السكان المحليين لدعم الجبهة. والثانية بعد مؤتمر الصومام أوت 1956 وقرار لجنة التنسيق والتنفيذ إحداث الولاية السادسة⁵¹

استلم 'العقيد ماح' الذي كان مسؤول ناحية سور الغزلان من المنطقة الرابعة مهامه رسميا في أكتوبر 1956 وفي أواخر الشهر استقر مؤقتا بثلاثة الدواير جنوب البرواقية، نشط المناضل رفقة العناصر القليلة التي عينت معه وأغلبها من المنطقتين الثالثة والرابعة شرقا غربا وجنوبا لاستطلاع الأوضاع والدعوة للقيادة الجديدة⁵²، وبذلك عرفت المنطقة في الأيام الأولى لبداية نشاط الولاية السادسة بعض العمليات الفدائية والعسكرية البسيطة بهدف الإعلان عن الوجود كونها كانت بحاجة إلى الإطارات والسلاح في ظل المساحة الشاسعة ونفوذ الحركات المناوئة بها⁵³. وفي شهر فبراير سنة 1957 عرفت المنطقة مرحلة ثانية بتكليف المجاهد 'زيان عاشور' ويخلفه 'عمر إدريس' بقيادة المنطقة⁵⁴ وعقد أول اجتماع بوجبال بوزكرة وتم الاتفاق على:

* اتخاذ سلسلة من الإجراءات التطبيقية لمقررات مؤتمر الصومام

* إعادة هيكلة المنطقة بنواحيها وأقسامها

* تسمية الضباط والمسؤولين على مختلف الهياكل وتوزيع الأوسمة الجديدة⁵⁵

2.5 إنشاء الجبهة الجنوبية:

بقي العمل الثوري في الأساس مسندا إلى تنظيمات شعبية وفرق فدائية حتى سنة 1957 التي تعد سنة حاسمة في مشاركة سكان الجنوب في الثورة. وتميزت بتزايد عدد الملتحقين بها وتكثيفهم للعمليات العسكرية التي اتسع نطاقها لتشمل أغلب المناطق الجنوبية⁵⁶ وهو ما يعكس نجاح جبهة التحرير الوطني في التصدي للمخططات الفرنسية وتكثيف الجهود من الجبهة والسكان الذين ساندوا الثورة من بينهم الشعابنة أول المساهمين في إنشاء الجبهة الجنوبية، فقد انطلقت أول وحدة منهم وعددها خمسة وثلاثون مجاهد إلى تمراس في أوائل سنة 1957⁵⁷، وتعتبر واقعة حاسي ساكة⁵⁸ من أشهر المعارك في المنطقة حيث تم التحضير والتخطيط لها لأكثر من أربعة أشهر وشنت في الفاتح أكتوبر 1957 إذ تمكن المجاهدون وعددهم تسعة وستون (69) مجاهدا من التراجع إلى إقليم توات بعد أن قتلوا ثمانية (08) ضباط فرنسيين واستولوا على مائة وثلاثين (130) قطعة من السلاح. ومن بين المعارك أيضا معركة الشواير بالأغواط وغيرها⁵⁹

توزعت مسؤولية قادة الجبهة الجنوبية على النحو التالي:

* عبد العزيز بوتفليقة: قائد سياسي وعسكري في المنطقة

* عبد الله بلهوشات: عضو قيادة المنطقة المكلف بالشؤون العسكرية

* محمد شريف مساعدي: عضو قيادة المنطقة مكلف بالشؤون السياسية

* أحمد دراية: عضو قيادة المنطقة مكلف بالاتصال والأخبار

* عيساتي شاويش: مسؤول مصلحة التموين

* بشير نور الدين: مسؤول مصلحة الصحة⁶⁰

وتمثلت مهمة هؤلاء القادة في التنسيق وتعبئة العمليات العسكرية ضد جيش المحتل الفرنسي في صحراء الجزائر، وهو الأساس الذي قامت عليه كافة نشاطات الثورة منذ عمليات الفاتح نوفمبر التي شملت ثلاثين (30) عملية في كامل التراب الجزائري⁶¹، وتميزت العمليات العسكرية في الصحراء كونها تستهدف القوافل البترولية القادمة من حاسي مسعود والتي تحرسها قوة عسكرية⁶²

في الفاتح نوفمبر 1957 جرت اتصالات بين لجنة التنسيق والتنفيذ⁶³ انتهت بإصدار قرار تكليف سي الحواس⁶⁴ كقائد جديد للولاية السادسة التي عرفت تركيزا أكبر على النشاط الاقتصادي البترولي والمدني من الحكومة الفرنسية، فاضطرت جبهة التحرير الوطني إلى فتح جبهة عسكرية خاصة للتدريب على الحرب في الصحراء بمدينة طرابلس وفزان بليبيا وبالصحراء نفسها لنسف آبار البترول واستهداف أنابيب النفط. وفي 21 ديسمبر 1957 أضرم

المجاهدون النار في حقل البترول التي بقيت مشتعلة حوالي ستة شهور⁶⁵ فكان هذا العمل تنويع لنشاط الثورة التحريرية الشامل في الجزائر⁶⁶

3.5 دبلوماسية جهة التحرير الوطني:

واجهت جهة التحرير الوطني المشاريع الفرنسية الرامية لفصل الصحراء الجزائرية عن طريق أسلوبيين، تمثل الأول في التحرك على مستوى العالمي لفضح هذه السياسة أما الثاني فشمل تصعيد العمل المسلح وتجنيد الرأي العام الداخلي⁶⁷

أ/ على المستوى الدبلوماسي: وانتج بدوره محورين

* المحور الأول: فضح السياسة الفرنسية للرأي العام العالمي، باعتبارها سياسة استعمارية تهدف إلى فصل أكبر إقليم على وطنه الأم للاستثمار واستغلال ثرواته على حساب شعب المنطقة

* المحور الثاني: إشعار مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بأهداف فرنسا من تهمين واستغلال الصحراء ومخاطر الانسياق وراء هذه السياسة مع تحملها المسؤولية الكاملة وما قد ينجم عنها.⁶⁸

وحول التصدي للسياسة الفرنسية الاستعمارية جاء في تصريح فرحات عباس⁶⁹

"... إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد من جديد على الملأ حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء التي هي جزء من الجزائر، وهي تنكر على كل واحد امتلاك التراب الجزائري بأي عنوان ولأي مدة..."

وقد عمدت الحكومة المؤقتة من جهة أخرى إلى نشر العديد من المقالات في جريدة المجاهد تكشف الأهداف الحقيقية من وراء هذه السياسة والتي تندرج في إطار ما يعرف بالاستعمار الاقتصادي.

ففي 30 جوان 1960 قدمت الحكومة المؤقتة مذكرة ورد فيها:

"... إن الحكومة المؤقتة لا ترى مانعا في التعاون مع الأقطار المجاورة وهي مستعدة لتنظر باهتمام إلى كل ما من شأنه أن يحقق تطوير وانطلاق الأقطار المجاورة للجزائر بفضل استثمار الثروات الصحراوية استثمارا مشتركا، كما أن الحكومة المؤقتة تنظر بكل واقعية وإنصاف إلى مصالح فرنسا، المتأتية من رؤوس الأموال الموظفة ومن الإعانة الفنية التي ستظل تطلبها من فرنسا، إذا كانت الإعانة خالية من شوائب الاستعمار الجديد..."⁷⁰

وحول الغايات البعيدة الكامنة وراء اتخاذ الحكومة الفرنسية العديد من الإجراءات ذات الطابع الإداري والسياسي بالجنوب مثل إنشاء وزارة الصحراء وإنشاء العمالات الصحراوية بعد إنشاء المنظمة المشتركة⁷¹ ورد في جريدة المجاهد: "إن إنشاء المنظمة المشتركة وإنشاء هيئاتها وتعيين أعضائها، أمور حدثت بسرعة لا تخفي علينا دلالتها فبمحاولة الفصل هذه تريد فرنسا فصل الصحراء عن الجزائر وجعلها تحت نظام خاص، وهكذا يكن للجزائر الشمالية وزير مقيم وللجزائر الجنوبية وزير للصحراء..."

في 28 أكتوبر 1961 انعقد اجتماع 'بال بسويسرا' في سلسلة المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول الاستقلال، وقد أرسلت الحكومة المؤقتة الجزائرية المناضلين 'رضا مالك' و'بن يحيى' للقاء الوفد الفرنسي وأول سؤال طرحه الوفد الجزائري كان: "ما هو موقفكم من قضية الصحراء؟" فكان رد الوفد الفرنسي: "لن يكون هناك غموض فيما يتعلق بالسيادة على الصحراء إذا تمكنت الجزائر وفرنسا من الاتفاق على سياسة عامة للتعاون"⁷²

ب/ أما على المستوى العالمي: فقد سعت الحكومة المؤقتة إلى كشف حجم وخطورة السياسة الفرنسية من خلال استراتيجية اعتمدت فيها على ثلاثة مستويات: مغاربية، إفريقية ودولية.⁷³

* على المستوى المغربي: كان العمل موجها إلى تونس والمغرب المحاذيتين للصحراء، إذ حاولت الحكومة الفرنسية أن تستدرجها لهذه المؤامرة مستغلة الضعف الاقتصادي للدولتين حديثا الاستقلال ومشروع تهمين الصحراء كان مغريا من أجل تحقيق الاستثمار⁷⁴، ومما وجب الإشارة إليه أيضا أن الحكومة المؤقتة قدمت مشروع

بديل للطرح الفرنسي يمنح رؤية واضحة لبلدان المغرب العربي من ثروات الصحراء وإشارة تحذيرية إلى خطورة الانسحاق وراء المخطط الفرنسي الاستعماري. ويتضمن المشروع وجود الدول الثلاثة في إطار مغرب عربي موحد يخدم تنمية المنطقة ويرفع المستوى المعيشي لشعوبها ويمهد لوحدها السياسية⁷⁵، ومما جاء في هذا المجال ما كتبت المجاهد: "... إن بترول المغرب العربي ملك لهذا المغرب العربي قبل كل شيء ويجب أن يخدم مصالحه داخل استقلال متحرر من التأثيرات الأجنبية..."⁷⁶، ولإنجاح المشروع اقترحت الحكومة المؤقتة أن تكون هناك سوق مغربية مشتركة على غرار السوق الأوروبية، وقد كان هذا مسعى زعماء المغرب العربي في جميع الأزمنة وتطلعت إليه كل شعوبه⁷⁷ لكن سياسة شارل ديغول (Charles de Gaulle) في المغرب العربي ظلت حاجزا استطاع في الأخير عرقلة مشروع الوحدة المغربية. وذلك لانفراد هذا الجنرال بتصور خاص في معالجة القضية الجزائرية فبتسلمه السلطة عمد إلى تبني أسلوب يكون له الأثر في احتواء الثورة والقضاء عليها. فقام بزيارات للجزائر، وألقى الخطابات، وأجرى ندوات صحفية حملت في طياتها مشروعا لتخليص فرنسا من الورطة التي أوقعها فيها الثورة الجزائرية، وبني مشروعه السياسي والعسكري على إشاعة الفرقة والفتنة بين زعماء الثورة في الداخل والخارج وكان لخطاباته وقعا كبيرا على الثورة الجزائرية خاصة أن الرجل اعتمد سياسة الترغيب والترهيب.⁷⁸

* على المستوى الإفريقي: واصلت الحكومة المؤقتة وحققته بدورها انجازات هامة تمثلت في مواقف الدول الإفريقية في جنوب الصحراء ونخص كل من موريتانيا ومالي والنيجر والتشاد⁷⁹ وهي الدول التي كانت تسعى فرنسا جاهدة إلى تطورها في سياستها الصحراوية. وقد كتبت المجاهد "... إن الصحراء ظلت ولعدة قرون همزة وصل بين الشعوب الإفريقية... لذلك يجب أن نعيد إلى الصحراء دورها التاريخي كهزمة وصل بين شعوب شمال إفريقيا وإفريقيا السوداء..."⁸⁰

لقد حققت هذه الدبلوماسية نجاح كبير فقد كان أول رد فعل إفريقي على لسان جيمو باكاري (Jimo Bakari) نائب رئيس مجلس النيجر بتاريخ 19 نوفمبر 1957 في تصريح له لجريدة لوموند (Le Monde): "... إن مساهمة أقطار إفريقيا الغربية في المنظمة المشتركة متوقفة قبل كل شيء على قبول ممثلي الجزائر الحقيقيين بالمساهمة في هذه المنظمة..."⁸¹. توالى الردود والمواقف المؤيدة من: المغرب وغينيا وليبيا ومصر ومالي فقد أكدت تأييدها المطلق للحكومة المؤقتة ولم تتوان في عرض مؤازرتها لموقف الجزائر ولسلامة وحدة ترابه وأرضه وحرمة. ونلاحظ أيضا نجاح الدبلوماسية الجزائرية في تطبيق لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 مارس 1960 بأغلبية ساحقة (63 صوت ضد 08 أصوات) تطالب بحق تقرير المصير على أساس احترام وحدة الجزائر. وفي ندوة الدار البيضاء المنعقدة في 13 جوان 1960 أكد المشاركون على تأييد موقف الحكومة المؤقتة.⁸²

* على المستوى الدولي: عملت الثورة على الرد على الإغراءات الفرنسية للشركات الدولية الأجنبية العاملة في الصحراء واعتبار أي مساهمة منها في دعم العدوان والاحتلال والتقسيم.⁸³ وتصدت المجاهد في العديد من المقالات لهذه السياسة الاستعمارية فكتبت تقول: "...فتح السوق الصحراوية للأموال الألمانية والإيطالية والإنجليزية والأمريكية وإبرامها اتفاقات جديدة بين الشركات الأجنبية والشركة الفرنسية للبترول... فرنسا عازمة بذلك على جر حلفائها إلى تبني سياستها الجزائرية..."⁸⁴

لقد أدى تطور الثورة الجزائرية وموقفها الرافض لفصل الصحراء أو الاستثمار الأجنبي غير الخادم لمصلحة الجزائر إلى التسليم بضرورة الحل السلمي للقضية الجزائرية عن طريق المقاومة مع الحكومة المؤقتة.⁸⁵ وكان هذا الضغط كذلك نتيجة تطورات الثورة سببا في تراجع الحكومة الفرنسية عن فكرة التقسيم. وبدأ الاعتراف بالسيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حول ملف التعاون بعد تقرير المصير⁸⁶، وحققت الثورة الجزائرية في الصحراء نتائج باهرة على المستوى الشعبي العام، توجت بذلك التجاوب الواسع لنداء الحكومة المؤقتة في جعل

الخامس (05) من شهر جويلية يوم وطني ضد التقسيم⁸⁷، إذ خرج سكان الصحراء في مظاهرات عارمة مطالبين بالصحراء الجزائرية والوحدة الوطنية، ومن أشهر المظاهرات: مدينة غرداية في شهر سبتمبر 1960، و مظاهرات تقرت 1961، ومظاهرات ورقلة يوم 28 أكتوبر 1960 والتي أرغمت وزير فرنسا المكلف بالصحراء على العودة إلى أرض وطنه بعد أن كان يعزم الاجتماع بجماعة حمزة بوبكر⁸⁸

ولم تقتصر المظاهرات على الجهة الجنوبية بل تعدتها إلى الشمال، وقد اعترفت الصحف الفرنسية بأن الإضراب كان عاما في كل مدينة وقرية بنسبة مئة بالمائة (100%) واعترفت بأن الحكومة المؤقتة نجحت في أهدافها⁸⁹ ومن خلال هذا تبين حجم التعبئة التي قامت بها الجبهة والثورة على حد سواء فكانت واسعة النطاق شملت جميع الشرائح الاجتماعية وتوعيتها بمخاطر التقسيم والهدف من وراء المشاريع الاستعمارية، وتنبية الرأي العام الجزائري إلى حقيقة المناورات الفرنسية بالتحسيس والتجنيد والتعبئة والإستماتة في مقارعة الاستعمار الذي مد الأسلاك الشائكة والمكرية ولغم الحقول وأنشأ العديد من المحتشدات والمناطق المحرمة وحول الجزائر إلى معتقل. كما سعى لعزلها عن المحيط العالمي والإقليمي فامتدت معارك عديدة في الصحراء الكبرى بين جيوش الاستعمار بقيادة بيجار (Bigard) وجيش التحرير الوطني.⁹⁰

6. خاتمة:

إن احتلال الجزائر بالنسبة لفرنسا لا يعني احتلال الأرض أو الاستيلاء على الحكم فحسب، وإنما الاحتلال الذي كانت تخطط له وتعد له العدة هو احتلال البيئة الجزائرية، العقلية والنفسية بكاملها وإن كان المدخل إليه هو الاحتلال العسكري والاقتصادي، ومع تزايد التوتر العام في الشمال وتصاعد المقاومة ضد أحكام السيطرة الفرنسية اتجهت للبحث عن مجال حيوي جديد تجد فيه متنفس لها، وهو ما وجدته في الصحراء فسعت جاهدة لإحكام هذه السيطرة وتقسيم المهام بين القيادة المدنية والعسكرية ثم التعاون فيما بينهما لضمان ذلك. كما عمدت الحكومة الفرنسية إلى تسخير كل الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية خاصة ما تعلق منها بفائدة السكان وذلك حتى تضمن ولائهم وانساقهم وراء مشروعها بالمنطقة ولقد كان لهذه السياسة الأثر البالغ في إطالة أمد الحرب وازدياد معاناة الجزائريين لسنوات أخرى. من نماذج ذلك أن الشعب الجزائري في الصحراء كان موضوع مؤامرة كبيرة استهدفت تطويعه وضمان انسياقه وراء المشروع الفرنسي بالمنطقة، ولكنه تصدى للمؤامرة وأفشلها على الرغم من قلة الإمكانيات على غرار إخوانه في معركة تحرير الجزائر وثورتها المباركة التي واجهت المشروع الفرنسي سياسيا بالتأكيد على سيادة الجزائر التي لا تتجزأ وعسكريا بتكثيف المجاهدين بالناحية الجنوبية. ومع تأزم القضية الجزائرية وكسبها الدعم العربي والعالمي تحتم فتح أبواب المفاوضات التي أكدت لا قابلية تجزئة الجزائر وفرض وحدة الجزائر واستقلالها التام وحرية اختيارها للمشاريع الاقتصادية التي تخدم الشعب الجزائري دون سواه وتعود بالمنفعة على المغرب العربي بشكل كامل. وتم ذلك بالفعل بعد الاستقلال ومثلت جبهة التحرير الممثل الوحيد والشرعي الذي دافع عن وحدة التراب الجزائري وحقق استقلاله التام، وضربت عرض الحائط كل المحاولات الفرنسية وتعددت أساليبها السياسية في محاولة تقويض الجزائر عامة والصحراء بصفة خاصة وأكدت أن الصحراء هي الجزائر.

الهوامش والإحالات:

- 1- Fradin Maxence : Le pétrole algérien : un enjeu pour la France (1958-1969), Angers cedex, 2017, p 15.
- 2- يحيى بوعزيز، "طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال القرن التاسع عشر"، مجلة الثقافة، ع 59، الجزائر، 1989، ص 15.
- 3- احמידة عميراوي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916)، منشورات مخبر الدراسات الأدبية والإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، دار الهدى للطباعة والنشر، ص 136.
- 4- مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس للدراسات والترجمة للنشر، ط5، ص34.
- 5- يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، ص 370.
- 6- احמידة عميراوي، المرجع السابق، ص 140.
- 7- خامس سامية وآخرون، "سياسة فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية"، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، دار القصة للنشر، ص 42.
- 8- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى 1962، الجزائر عامة، ج1، مراجعة عبد العزيز بوشقيرات، دار المعرفة، الجزائر، ص 415.
- 9- أحمد مريوش، "التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل سكان الهقار"، المصادر، ع11، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركات الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر، ص 88.
- 10- صديقي بلال، المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1956-1962)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة السانية، وهران، 2010، ص 39.
- 11- Fradin Maxence : op. cit : p 15.
- 12- Claude Treyer : Sahara 1956-1962, publication de université de Dijon, paris, 1956, p87.
- 13- سامية خامس وآخرون، المرجع السابق، ص 57.
- 14- حسن أبوشيبه، المستوطنون الأوروبيون والقواعد العسكرية، حوار حول الثورة، ج3، تقديم: الجنيد خليفة آخرون، موفم للنشر، الجزائر، ص 163.
- 15- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 415.
- 16- Hartmut elsenhans : la guerre d'Algérie 1912-1962 la transition d'une autre de la VI^e république, Edif, Birkhadem, Alger, p 267.
- 17- أندري ماندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوق، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، ص 72.
- 18- الحاج بن موسى بن عمر، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1954-1962)، منطقة ميزاب نموذجا، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، الجزائر، 1993، ص ص 12-13.
- 19- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ص 217.
- 20- محمد العربي الزبيري، "ديغول...والصحراء"، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات وبحوث، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 01 نوفمبر 1954، دار القصة للنشر، 2009، ص 189.
- 21- عبد المجيد بوجلة، "التفتيت السياسي للجزائر في الاستراتيجية الفرنسية ودور الثورة في الحفاظ على الوحدة الكاملة"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد 07، ع02، ص 39.
- 22- هو مجموعة الوعود الإصلاحية التي وردت في خطاب ديغول، الذي ألقاه بقسنطينة يوم الجمع 1958/10/03 أثناء زيارته للجزائر بعد نجاح الاستفتاء على دستوره الجديد. على أن تنفذ في ظرف خمس سنوات وقد تضمنت خمس وعود: توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الفلاحين الجزائريين، بناء 200 ألف مسكن للجزائريين وتعليم ثلثي أطفال الجزائر وكذلك إنشاء 400 ألف وظيفة ورفع أجور العمال الجزائريين بنفس مستوى أجور العمال الفرنسيين بفرنسا. ينظر: مسعود الجزائري، مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص 14.
- 23- أندري ماندوز، المرجع السابق، ص 193.

24- charle, Degaulle : mémoires d'espoir, le renouveau 1958-1962, paris, plan, 1970, p10.

25-عمار عمورة، المرجع السابق، ص 415.

26- بلال صديقي، المرجع السابق، ص 39.

27-مسعود الجزائري، المرجع السابق، ص 20.

28- El Moudjahid : femmes et enfants algériens face à l'action psychologique n ° 27 du 22juillet 1958, vol 1, p42-43.

29- يحيى جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر (1962.1830) ، دارالمعرفة، القاهرة، ص 331.

30- الشيخ إبراهيم بيوض ولد في 1899/04/22 بالقرارة بميزاب أتم تعليمه في المشرق العربي وبعد عودته كان من أئمة جمعية العلماء المسلمين ثم كان عضوا في الجهاز التنفيذي المؤقت. آمن الإمام بالمصالحة بين المسلمين وعمل لتحقيقها توفي في 1981/02/14 وله مؤلفات عديدة منها في تفسير القرآن الكريم ينظر: شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية، (1952-1962)، دار القصبه للنشر، الجزائر، ص 104.

31-أخاموخ باي من أعلام مدينة تمنراست يتمتع بإحترام سكان المنطقة لعب دور هام في حرب التحرير وجمع كل التوارق ضد سياسة ديغول فكان قائد توارق الهقارتوفي سنة 1975، ينظر: شرفي عاشور ، المرجع نفسه، ص 30.

32-أبو بكر بن حمزة بن قدور ولد في 1912/06/15 كان معلما ثم أصبح نائب مجلس عمالة الواحات سنة 1958 ثم رئيس له، دافع عن فكرة الفصل وعين بعد الاستقلال مسؤول مسجد باباريز بباريس توفي 1995.ينظر: شرفي عاشور، المرجع نفسه، ص 82.

33-عبد المجيد بوجليلة، الثورة التحريرية في الولاية الخامسة (1962-1954) ، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2008، ص318.

34-نفسه، ص 319.

35- نفسه ، ص269

36-صديقي بلال، المرجع السابق، ص 44 .

37-الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية، (1954-1962) ، تنظيم ووقائع، دارهومة الجزائر، ص132.

38-الغالي الغربي، "السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الوطنية والدولية"، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 347.

39-صديقي بلال، المرجع السابق ص 128

40-فئة الشعبانة مثلت دور كبير في مقاومة أولاد سيد الشيخ بشقمها الشراقة والغرابية. ينظر: العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص200.

41-اللجنة الثورية للوحدة والعمل أول نواة للكفاح المسلح في الجزائر، أعدت لاجتماع لجنة 22 ثم إصدار بيان أول نوفمبروهي تضم: بن مهدي، بن بولعيد، بوضياف، بيطاط بوصوف، بن طوبال، بن بلة، ديدوش، اوعمران...وغيرهم ينظر: عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، مذكرة، تقديم: عبد الحميد مهري، تر: موسى أشرشور، زينب قبي، منشورات الشهاب، الجزائر، ص ص 61-62.

42-الهادي درواز، المرجع السابق، ص 43.

43-البشير إبراهيمي، في مهب المعركة، دار الأمانة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، ص 06.

44-جيلالي بلوفة عبد القادر، حركة انتصار الحريات الديمقراطية في عمال وهران، الخروج من النفق ، من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية (1950-1952) ، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص 325.

45-تم الاتفاق على تسمية الحركة الجديدة بجبهة التحرير الوطني خلال اجتماع الستة في 1954/10/26، ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954-1962) ، ترجمة: كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، ط1، بيروت، ص 49.

46-عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص102.

47- محمد جغابة، بيان أول نوفمبر، دعوة إلى الحرب رسالة للسلام، تقديم محمد العربي ولد خليفة، دارهومة، الجزائر، ص 142.

48-علي زغودود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، ص 178.

49-الهادي درواز، المصدر السابق، ص 43.

50-محمد عباس، الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن (1954-1962) ، دار القصبه للنشر، الجزائر، ص190.

51-مؤتمر الصومام هو أول مؤتمر لجبهة التحرير عقد في 1956/08/20 بإيفري بواد الصومام حضره قادة الولايات الثانية والثالثة والرابعة وقد انبثق عنه برنامج سياسي للجزائر، وتم تحديد الأهداف السياسية والعسكرية المذكورة في بيان أول نوفمبر وتعيين القيادات

- العليا للثورة، المجلس الوطني والتنفيذي لها. ينظر: محمد لحسن أزغدي، مؤتمر الصومام وتطور الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 137.
- 52- محمد عباس، المرجع السابق، ص 191.
- 53- مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص 60.
- 54- الهادي أحمد، تمام درواز، صقور الصحراء، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، ص 126.
- 55- بلال صديقي، المرجع السابق، ص 101.
- 56- عبد المجيد بوجلة، الثورة التحريرية في الولاية الخامسة، المرجع السابق، ص 211.
- 57- شرفي عاشور، المرجع السابق، ص 209.
- 58- حاسي سكة بئر ماء يقع شرق مدينة تيميمون يقع على بعد حوالي 90 كم، ينظر: بلال صديقي، المرجع السابق، ص 131، عبد المجيد بوجلة، الثورة التحريرية في الولاية الخامسة، المرجع السابق، ص 207.
- 59- عبد المجيد بوجلة، الثورة التحريرية في الولاية الخامسة، المرجع السابق، ص 217.
- 60- جمال يحياوي، تطور جيش التحرير الوطني (1956-1962)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، ص 325.
- 61- علي زغودو، المصدر السابق، ص 183.
- 62- الهادي درواز، المرجع السابق، ص 127.
- 63- لجنة التنسيق والتنفيذ تشكلت هذه اللجنة رسميا خلال مؤتمر الصومام من خمسة أعضاء هم عيان رمضان وكريم بلقاسم والعربي بن مهيدي وسعد دحلب وبن يوسف بن خدة، وتم اختيارهم من المجلس الوطني للثورة من العناصر المتواجدة داخل التراب الوطني تجسيدا لمبدأ أولوية الداخل على الخارج، اتخذت من العاصمة مقرا لها وهو ما سبب صعوبة التحرك. من أهم أعمال هذه اللجنة قرار الاضراب العام لمدة أسبوع من 28 يناير إلى 4 فبراير 1957. ينظر: إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، ص 82.
- 64- سي الحواس هو أحمد حمودة عبد الرزاق ولد سنة 1923 في مشونس ببسكرة، انخرط بحزب الشعب ثم أسس فرع المنظمة الخاصة، إبان الثورة نشط في نواحي أولاد جلال ببسكرة، وأنظم إلى الأوراس بطلب من بولعيد، أصبح مسؤول عن منطقة الصحراء في أبريل 1958 حتى وفاته 1959/03/29 خلال رحلته إلى تونس بحثا عن السلاح، ينظر: بديدة لزهري، رجال من ذاكرة الجزائر، ج 4، منشورات الرياضيين، الجزائر، ص 33.
- 65- يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 403.
- 66- بلقاسم بن محمد بن رحايل، الشهيد حسين برحاييل، نبذة عن حياته وأثاره وكفاحه وتضحياته، دار الهدى، الجزائر، ص 400.
- 67- الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 179، ص 180.
- 68- سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، ص 143-144.
- 69- فرحات بن السعيد بن أحمد بن عباس ولد في 1899/08/14 بدوار الطاهرية ولاية جيجل، تميزت حياته السياسية بالمرحلة حيث انتقل من مطالب الإدماج إلى التمثيل البرلماني، انخرط سنة 1956 بالجبهة الجزائرية وكان أول رئيس للحكومة المؤقتة. ينظر: عباسي محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1963)، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006. 2007، ص ص 02-06.
- 70- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958، جانفي 1960، دار هومة للنشر، الجزائر، ص 140-134.
- 71- Reda, Malek : l'Algérie à Évian histoire des négociations secrètes 1956-1962, éditions anep; 1993 p 146.
- 72- لخضر عواريب، "السياسة الفرنسية لفصل الصحراء ومظاهرات 27 فبراير 1962 بورقلة كنموذج للرد الشعبي عليها"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 2012/01/07، المركز الجامعي، الوادي، ص 107.
- 73- بلال صديقي، المرجع السابق، ص 54.
- 74- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، نهاية حرب التحرير في الجزائر، تعريب: لحسن زغدار، محل العين جبانلي، مراجعة: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 22.
- 75- محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوجدانية في المغرب العربي، اتحاد كتاب العرب، دمشق، ص 189.
- 76- معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، ص 205.

- 77- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 189.
- 78- سحولي بشير، "الحرب النفسية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، خطابات شارل ديغول 1958-1960 نموذجاً"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 06، العدد 12، ديسمبر 2020، ص 75.
- 79- لخضر عواريب، المرجع السابق، ص 107.
- 80- عبد المجيد بوجلة، الثورة في الولاية الخامسة، المرجع السابق، ص 381.
- 81- لخضر عواريب، المرجع السابق، ص 111.
- 82- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 89.
- 83- الفضيل الورتلاني، المصدر السابق، ص 264.
- 84- عبد المجيد بوجلة، الثورة في الولاية الخامسة، المرجع السابق، ص 280.
- 85- سعد دحلب، المصدر السابق، ص 144.
- 86- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص ص 22-23.
- 87- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية، (1954-1962)، ج 2، دار النشر والتوزيع، الجزائر، ص 148-149.
- 88- لخضر عواريب، المرجع السابق، ص 112.
- 89- علي زغود، المرجع السابق، ص 177.
- 90- عبد المجيد بوجلة، "التفتيت السياسي للجزائر في الاستراتيجية الفرنسية ودور الثورة في الحفاظ على الوحدة الكاملة"، المرجع السابق، ص 42.